

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة
الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام للقرن ٢١": تنفيذ الأهداف والإجراءات
الاستراتيجية المتخذة في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدّم من المنظمة النسائية للبيئة والتنمية وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



البيان

عالم منصف يعزّز ويحمي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسلامة البيئة

تسلّط المنظمة النسائية للبيئة والتنمية الأضواء على الحاجة الجوهرية لإيجاد جدول أعمال للتنمية التحويلية والمستدامة بحيث يمضي قدماً ليتجاوز جدول الأعمال المحدود والتقييدي للأهداف الإنمائية للألفية، ويعزّز الإجراءات الكفيلة بالتصدّي إلى "حقيقة التكامل" بين التحدّيات التي لا تُصدّق وهي تواجه البشر والكوكب على السواء.

ومنذ عام ٢٠٠٠ تحسّنت البيانات المتاحة عن الأحوال البيئية والاجتماعية على صعيد العالم كله. وعلى سبيل المثال، ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ أصدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ تقريره التقييمي الخامس، فحدّد العديد من آثار تغيّر المناخ التي ترجع أسبابها إلى البشر، وطرح العديد من نماذج الآثار الناجمة في المستقبل عبر المجتمع والكيانات المحلية. وفي المجال الاجتماعي، جاءت التقارير الصادرة مؤخراً بشأن حالة المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة - بما في ذلك استعراضات الأهداف الإنمائية للألفية - لكي تسلّط الأضواء على مجالات عدم المساواة التي لا بد من التصدّي لها، وعلى (العنف القائم على أساس جنساني وكذلك على الحق في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وجودة التعليم فضلاً عن إتاحة سبل الحصول على الائتمان وحقوق حيازة الأرض والمشاركة في صنع القرار، وبشكل أوسع إتاحة الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها). وهذه التحدّيات تقتضي توفير الموارد المالية والبشرية، إضافة إلى توافر الإرادة السياسية مع تحويل أوضاع اللامساواة الهيكلية والمعايير والسلوكيات المتجذّرة التي تشكّل حواجز تحول دون تحقيق التقدّم.

ولقد عملت المنظمة وشركاؤها على إقامة صلات متينة تربط بين البيانات البيئية والاجتماعية المتاحة بما يكفل أن تتصدّي السياسات والبرامج على نحو شامل إلى تناول علاقة الترابط بين مساواة الجنسين وبين البيئة والتنمية. وعلى سبيل المثال، فمع تغيّر المناخ سوف تتباين أنماط سقوط الأمطار بما يتوقع معه المزيد من حالات التساقط المتطرفة. بما يؤثّر على مدى توافر المياه وعلى أساليب ومواقع زراعة المحاصيل. وفي كثير من البلدان تُعدّ المرأة مسؤولة عن تأمين المياه لأغراض استهلاك الأسرة المعيشية وهذا أمر سوف يصبح أكثر استهلاكاً للوقت وقد يزيد من المخاطر التي يتعرّض لها الأمن الشخصي باعتبار أن النساء يقطن بمفردهن مسافات أطول في هذه الرحلة. وعلى الحكومات أن تراعي احتياجات المرأة وأن تشرك المرأة في تخطيط وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية وفي تكنولوجيات تخزين المياه المأمونة الاستخدام وتجميعها مما يمكن أن يعزّز حقوق المرأة ويقلل من استنزاف الوقت ويزيد من فعالية المشاريع.

وخلال أحداث الطقس المتطرفة، تلقي المرأة حتفها بمعدلات أعلى من الرجل، ويحدث هذا في كثير من الأحيان نتيجة حالة اللامساواة والتمييز مما يحدّ من حراك المرأة ومن استراتيجيات المواجهة ويفرض على المرأة أداء دور الرعاية للأفراد المعالين. وينبغي اتخاذ إجراءات إيجابية وتوجيهها نحو إعادة توزيع مسؤوليات الرعاية مع تيسير إمكانيات التغلب على القوالب النمطية الجنسانية والأدوار التقليدية والمعايير الاجتماعية. كما أن إشراك النساء بوصفهن قيادات في مجال الحدّ من مخاطر الكوارث - ما بين رصد العواصف إلى اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأهّب المجتمعات المحلية وتزويدها بالوعي بشأن الإجراءات الوقائية - يشكل نموذجاً لمثل هذه الإجراءات.

وتعد أغلب النساء العاملات في مجال الزراعة من صغار الحائزين. كما أن المرأة تقوم في الأسر المعيشية بعمليات الإنتاج الزراعي وتربية الثروة الحيوانية مما يجعل مساهمتها أمراً أساسياً بالنسبة للأمن الغذائي. على أن غلات المحاصيل التي تتولاها المرأة كثيراً ما تكون أقل من نظيرتها بالنسبة للرجل، باعتبار أن المرأة لا يتاح لها سوى موارد أقل في هذا المضمار. وقد أفاد تقرير حالة الأغذية والزراعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بأن مساواة المرأة مع الرجل فيما يتصل بالموارد يمكن أن تزيد غلات المحاصيل في حالة المرأة بما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة ومن ثم زيادة الناتج الزراعي الإجمالي في البلدان النامية بنسبة ٢,٥-٤ في المائة، مما يؤدي بدوره إلى خفض عدد الجوعى في العالم بنسبة ١٢-١٧ في المائة. وفي كثير من الحالات تتبع المرأة أسلوباً أكثر استدامة وأقل استخداماً للمياه في مجال الإنتاج الزراعي البيئي مما يشكل نموذجاً للتنمية المستدامة. وعلى الحكومات أن تعترف بمهارات المرأة ومعارفها وممارساتها المبتكرة، وأن تضم النساء بوصفهن قيادات وخبيرات لدى وضع وتنفيذ تدابير التكيّف وبناء القدرات. كما ينبغي للحكومات أن تلتزم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين ما يتاح للمرأة وما يمكن أن تسيطر عليه من الموارد، بما في ذلك الأرض وخدمات الإرشاد وبناء القدرات، مع إتاحة الاطلاع على الممارسات الزراعية الكفؤة والمستدامة مما يؤدي إلى تحسين إنتاجها وإلى مساعدة النساء والمجتمعات المحلية على التكيّف مع تعيّر المناخ فضلاً عن كفالة الأمن الغذائي.

إن درجة حموضة المحيط تتغيّر بسبب تعيّر المناخ مما يؤثر على مجموعات الأسماك. وهذا يؤثر بدوره على الصيادين وعلى المشتغلين بأنشطة ما قبل وما بعد الصيد وكثير منهم نساء. ومع اعتماد المرأة إلى حد كبير على الموارد المحيطية والساحلية، فإن التغيّرات التي تلحق بالأنواع الحيّة وبعدها من شأنها أن تؤثر على النساء وعلى أسرهن وعلى سبل معيشتهم مما يلحق الخطر كذلك بإيرادات الأسرة والأمن الغذائي. ولا بد من اتخاذ إجراءات واعتماد أموال بما يكفل الحماية السليمة للمحيطات والمناطق الساحلية من خلال مشاريع تراعي البعد

الجنساني وتعمل باعتبارها استراتيجيات للتكيف إزاء تغيّر المناخ كما تتيح مصادر بديلة للدخل والتغذية. ومن أمثلة ذلك ما يشمل مشاركة المرأة في عمليات الإدارة المحيطة التي تؤدي إلى استدامة الموارد مع تعزيز الصيد بالمناطق الداخلية ودعم أنشطة الزراعة السمكية وتدريب النساء على تقنيات التجهيز الأكثر كفاءة وإجراء تحليلات لسلاسل السوق مما يزيد من الفرص المتاحة أمام المرأة للحصول على الائتمان ولدخول الأسواق وحياسة التكنولوجيا اللازمة لتحسين سبل التخزين.

وفيما يستمر ارتفاع منسوب سطح البحر. يفيد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ بأنه خلال الفترة ١٩٠١-٢٠١٠ ارتفع متوسط سطح البحر في كوكب الأرض بمقدار ٠,١٩ متر، ومن المرجح إلى حدٍ بعيد أن تزداد كذلك الملوحة في المناطق المرتفعة الملوحة حيث يسود البخر. وهناك دراسة قام بها أنيري خان في بنغلاديش فوجدت أنه في المناطق الساحلية المنخفضة بالذات، يرتفع سطح البحر المرتبط بالمناخ، فضلاً عن تصاعد هبوب العواصف والأعاصير بصورة تزيد من المحتوى الملحي لمياه الشرب، مما يؤثر سلباً على صحة النساء الحوامل وخاصة من خلال زيادة معدلات الإصابة بالارتجاج وارتفاع ضغط الدم في حالة الحمل. كما تؤثر الملوحة على الإنتاج الغذائي. ويحتاج الأمر إلى إتاحة المزيد من البيانات المتعلقة بالصلاات التي تربط بين صحة البيئة وصحة المرأة. وعلى الحكومات أن تكفل لكل فرد إمكانية أن يمارس حقه في بيئة صحية وأن تتخذ الخطوات اللازمة للاعتراف بالمشكلة، وأن تتعامل مع تغيّر المناخ تكيفاً وتخفيفاً، وتلك قضية عالمية لا تعرف الحدود الوطنية.

ومن المتوقع أن يؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم الأمراض الحساسة لحالة المناخ ومنها مثلاً أمراض الإسهال وسوء التغذية والملاريا وحمى الضنك. ولما كانت النساء هن المشاركات الرئيسيات في اقتصاد الرعاية، سواء من خلال العمل المدفوع أو العمل غير المدفوع، فأى زيادة في انتشار الأمراض من شأنها أن تزيد مما يتحملن به من عبء العمل، وتحرمهن من الوقت اللازم لممارسة أنشطة أخرى فيما يزداد تعرّضهن للأمراض ذاتها. كما أن إعادة توزيع أعمال الرعاية لا بد من تشجيعه وأدائه سواء على مستوى الأسرة المعيشية أو في إطار البرامج الحكومية. على أن المرأة، بحكم دورها المجتمعي، كثيراً ما تتمتع بالمعرفة بالنسبة للنباتات والأدوية التقليدية التي يمكن أن تفيد في مقاومة الأمراض. وهذا أمر ينبغي التسليم به والانتفاع منه بطريقة منصفة وبما يفيد المرأة والمجتمع ويؤدي إلى بناء قدرات التحمل والصمود وتعميق المعارف وتمكين المرأة.

إن الأهداف الإنمائية للألفية التي لا تضم سوى هدف واحد بشأن المساواة بين الجنسين، دون أن تضم أهدافاً محدّدة بشأن مكافحة تغيّر المناخ في نطاق هدف الاستدامة البيئية، لم تنجح في التصديّ للطابع المترابط لهذه التحديات، رغم أن تغيّر المناخ يمثّل خطراً يهدّد مواصلة التقدّم بل سينجم عنه تعثر المسيرة في ظل غياب جدول أعمال متكامل ومتعدد الأبعاد. وعلى الحكومات أن تستغل المجالات المختلفة والمستويات المختلفة والعمليات المختلفة المنفّذة على صعيد السياسات وفي مجال التنفيذ الوطني لكي تقف على الأساليب التي تربط بين تغيّر المناخ وبين حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والعكس.

وهناك أمثلة عملية ما برحت تنشأ من واقع مبادرات القواعد الشعبية على المستويين المحلي والوطني، وهي تعترف بأهمية التوصل إلى أفضل الممارسات التحويلية ذات الطابع الجنساني والمستدام أيضاً من أجل التصديّ لحالات عدم المساواة وتحسين سبل المعيشة، ومعالجة تغيّر المناخ، وتعزيز أساليب حفظ الموارد والاستخدام المستدام لها. وهذا يشمل الفهم الرئيسي الذي يقضي بأن يتاح للمرأة والفتاة إمكانيات التعليم الجيد وسبل التدريب والعمل اللائق باعتبار ذلك مسألة تكفل للمرأة ما لها من حقوق الإنسان كما أنها تكفل طرح وتنفيذ حلول من أجل مستقبل مستدام.

التوصيات الرئيسية وصولاً إلى نتيجة فعّالة

على الحكومات أن تضع في مقدمة سياساتها وبرامجها تلك الصلة التي تربط بين القضايا الجنسانية والبيئية، وأن تلتزم بطرح توجيه واضح بشأن أسلوب تنفيذها ورصدها من أجل فهم التقدّم المحرز وتنفيذ التعديلات المطلوبة إذا ما دعت الحاجة إليها. وهذا أمر مهم فيما يرسم العالم مسارات للتنمية التي تستخدم مقادير أقل من الكربون وتضم التكنولوجيات الآمنة والمستدامة وتعمل على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج.

وعلى الحكومات والمجتمع المدني وخبراء القضايا الجنسانية وخبراء المناخ أن يعملوا معاً لوضع الأدوات اللازمة وطرح التوجيه التقني لصالح البرامج والمشاريع التي تعالج أمر حقوق المرأة وتغيّر المناخ.

وينبغي أن تعمل الحكومات على تقييم احتياجات وأدوار المرأة والرجل فضلاً عن الحواجز التي يواجهها، وأن تصدّي لهذه الأمور من خلال السياسات التي تهيم الظروف الكفيلة بتحويل أدوارها بما يكفل للنساء والفتيات الحرية في إعادة تعريف محدّدات الأدوار التي يقمن بها سواء في مجالات الزراعة أو الصحة أو الهندسة أو في نطاق الأسرة المعيشية أو على صعيد السياسة.

وينبغي للحكومات أن تنفذ الضمانات الكفيلة بأن لا تؤدّي النماذج الإنمائية، أو السبل والصناعات المستجدة إلى خلق حالات جديدة من اللامساواة أو إلى إعادة إنتاج حالات اللامساواة القائمة بالفعل. وعلى سبيل المثال فمجال العمالة يتغيّر، والمرأة أصبحت حالياً ضمن قوة العمل. ولكن بسبب الافتقار إلى التعليم والموارد والأصول والوقت الكافي فكثيراً ما تلتحق المرأة بأعمال طرّفية وغير منضّمة. ويحتاج الأمر إلى "تحوّل منصف" بحيث يتيح للمرأة أن تلتحق بأعمال جديدة من شأنها تحديث سياسات العمل واحترام توازن يقوم بين العامل ومسؤوليات الأسرة مع توفير مهارات التدريب وإتاحة اضطلاع المرأة بأدوار القيادة وضمن مواقع عمل آمنة وتعزيز إمكانية المشاركة الأفضل في مسؤوليات الرعاية.

وعلى الحكومات أن تلتزم بدعم ورعاية إقامة الشبكات النسائية على الأصعدة كافة، بحيث يتسنى للمرأة المساهمة في إعادة تعريف الأولويات والممارسات المؤسسية وتقديم الدعم وإسداء المشورة التقنية إلى النساء الأخريات والمضي قدماً نحو إقرار حقوق المرأة وإنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها.

وعلى الحكومات أن تبادر إلى جمع البيانات المبوّبة حسب النوع في جميع المجالات بما يتيح فهماً واضحاً للممارسات القائمة بالفعل ولوضع المرأة، فضلاً عن طرح خط أساسي يقاس على ضوءه مدي التقدّم الذي يتم إحرازه.

وأخيراً، ينبغي أن يتيسّر تنفيذ السياسات والاتفاقات الدولية التي من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق الاستدامة البيئية، على أن يتم ذلك من خلال عملية شاملة تشكّل جزءاً من اتفاق السياسات المعمول بها. كما أن العملية لا بد وأن تركّز على ظروف التمكين والتخطيط الاستراتيجي الذي يشمل إجراءات توضع من خلال عمليات تضطلع بها الأطراف المتعدّدة صاحبة المصلحة مع كفاءة الموارد اللازمة لتنفيذ إجراءات جنسانية تحويلية على الأرض.

لقد حان الوقت للإمعان في التفكير الذي يستهدف تنفيذ نهج أشمل ويتسم بالإنصاف جنسانياً من أجل مكافحة تغيّر المناخ والتدهور البيئي. والنهج القائم على أساس الحقوق هو البديل الوحيد للإجراءات الإنمائية غير المستدامة وغير المنصفة التي ما زالت قيد الممارسة في الوقت الحالي، كما سيكون السبيل الوحيد لضمان أن تصبح أجيال المستقبل قادرة على أن تمارس كاملاً ما لها من حقوق.